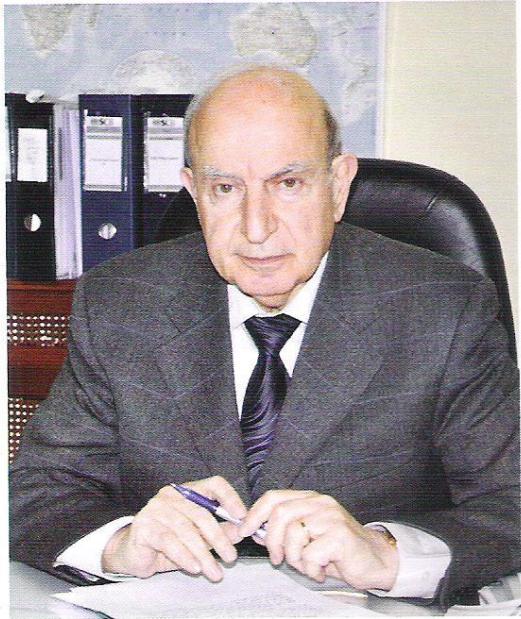




د. نبيل سكر:

**سحتاج إلى الاقتراض الخارجي بعد الأزمة
لذا يجب تجنب إخضاعه لأولويات المانحين**



ينجز الحديث مع د. نبيل سكر قسطاً كافياً من الثراء يتيكي أوله على إرثه الطويل من محطات بدأت قبل العام 1970 حين حصل على شهادة الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية، ويرتاج آخره في المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار بدمشق. أحد عشر عاماً كان قد أمضها لدى البنك الدولي في واشنطن حتى عام 1981 وألا كمحل اقتصادي متخصص بدول غرب إفريقيا ثم كمسؤول لمصارف التنمية في دول جنوب آسيا، وأخيراً كاقتصادي رئيسي للمشروع في قسم الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا. لاحقاً عمل د. نبيل سكر مدة ستين في لندن مع مؤسسة مصرفيّة استثمارية ثم في السعودية مدة أربع سنوات كمستشار لمجموعة اقتصادية، وفي العام 1987 عاد إلى سوريا حيث أعد خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1987 و1990 دراسة من ستة أجزاء حول الاقتصاد السوري ومتطلبات انتقاله إلى اقتصاد السوق وتطوير قطاعاته الاقتصادية المختلفة تم تقديمها إلى القيادة السياسية آنذاك، وفي العام 1991 أسس "المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار" بدمشق، واختص المكتب بالدراسات الاقتصادية الكلية والدراسات القطاعية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وتقديم المشورة الإدارية والمالية وإعادة هيكلة المؤسسات إضافة إلى نشاط التدريب والتتأهيل. أيضاً شغل في السابق عضوية مجلس إدارة كل من المؤسسة المالية العربية في بيروت وبنك الشرق في دمشق، وهو الآن عضو في مجلس إدارة بنك بيروت السعودي الفرنسي بدمشق.

التحول نحو اقتصاد السوق لم يكتمل بسبب معارضته من قبل أطراف داخل الحزب والحكومة فضلاً عن معارضته من أصحاب المصالح

تحدي ما بعد الأزمة
ينظر د. نبيل سكر إلى المؤشرات الاقتصادية للأزمة على أنها سالبة الدلالة، ويوضح: "لا شك أنها ضربت الاقتصاد السوري في الصميم وهي ضربات لن تشهدها لكنها ستضعفه على مدى سنوات عديدة قادمة. فمن عناصر القوة في الاقتصاد السوري تنوع مصادر دخله وتدايبي مدionيته الخارجية وحيزاته حين بدأ الأزمة على احتياطي كبير من القطع الأجنبي، وبالمقابل هناك عناصر ضعف منها الجمود في القطاعات الإنتاجية الأساسية وضعف قطاعنا الإداري، ووقوع الأزمة قبل استكمال عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق واقامة وتفعيل مؤسساته، والتحدي الكبير الذي سيكون أمام الحكومة بعد الأزمة هو كيفية إعادة تحريك الاقتصاد وإعادة التوازن إلى الإطار الاقتصادي الكلي في الوقت الذي ستتعامل فيه مع إعادة الإعمار وقضايا الإغاثة وتبني الأمان واستيعاب المهجرين والتعويض عن الأضرار، وإغاثة الفقراء، القدامى والجدد وغير ذلك".

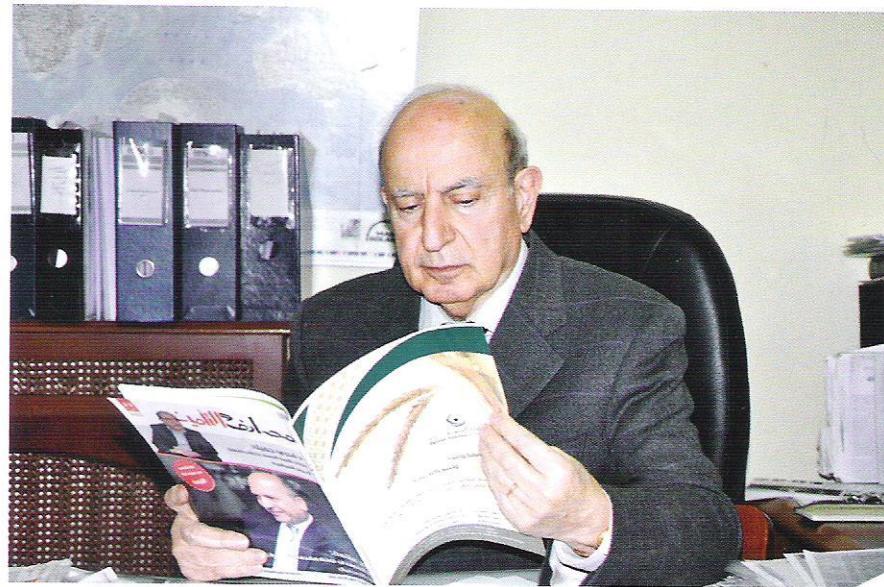
لولا القطاع الخاص لكان أثر كل من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة وأثر الأزمة الحالية على اقتصادنا أكبر بكثير

الملحوظات على عملية التحول حيث لم نفعّل القطاع الخاص الإنتاجي بما فيه الكفاية وأقول الإنتاج وليس الريعى، وغالبنا في تحرير التجارة على حساب تعزيز الإنتاج، وببدأنا بتفكيك شبكات الحماية الاجتماعية القديمة مثل الدعم والتوظيف وتبني الأسعار قبل إقامة شبكات الحماية الجديدة المترافقة مع اقتصاد السوق مثل برامج تعويض البطالة والتأمين الصحي للمواطنين".

لم نفعّل القطاع الخاص الإنتاجي بما فيه الكفاية وغالبنا في تحرير التجارة على حساب تعزيز الإنتاج وببدأنا بتفكيك شبكات الحماية الاجتماعية القديمة قبل إقامة شبكات الحماية الجديدة

ملاحظات على نهج اقتصاد السوق
لم تفل الأزمة الحالية كل ما تأسس سابقاً من تحول اقتصادي بصرف النظر عن نتائجه المباشرة والملموسة على الأرض. كذلك يرى د. نبيل سكر أن الاقتصاد السوري أصبح اليوم اقتصاد سوق من حيث الجوهر، والقطاع الخاص أصبح يولد حوالي 67% من الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم بحوالي 55% من الاستثمار ويعوّض نحو 70% من العمالة، وبضيف: "هذا التحول ساهم في رفع معدلات النمو لتصل إلى 5% سنوياً قبل الأزمة. كما خلق مناعة في مواجهة تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية منذ أربع سنوات ومنعنة في مواجهة الأزمة المحلية الحالية وكذلك العقوبات الاقتصادية المفروضة علينا من الخارج وخاصة على قطاعنا العام. ولولا القطاع الخاص لكان أثر كل من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة وأثر الأزمة الحالية على اقتصادنا أكبر بكثير، وفي المحصلة فإن نهج اقتصاد السوق لا يمكن العودة عنه وإن كنا لم ننتقل إليه بالكامل بعد، وإن كان لي بعض

الأزمة السياسية والاقتصادية
والعقوبات الاقتصادية عَظَمت
مخاطر البلد السيادية وزادت
من المخاطر الإنثمائية ومخاطر
السوق والمخاطر التشغيلية التي
تشغل عادةً إدارات المصادر
التنفيذية ومجالس إدارتها



إدارتها، وأكثر ما يقلق المصادر اليوم هو تراجع التسليف وتدني جودة محافظها الإنثمائية بسبب عدم قدرة الزبائن على السداد مقابل ندرة الضمانات العينية، وصعوبات التحويل والتعامل مع المصادر الخارجية، وعدم استقرار سعر الصرف وهجرة الخبراء المصريين وهي الخبراء التي تم تدريبيها وتطويرها على مدى السنوات السابقة، والمصارف تعمل ما بوسعها للتأقلم مع الأزمة من خلال ترشيد التسليف وإعادة جدولة القروض المتعثرة كما وتعمل على سد التغيرات التي وجدتها آليات عملها وفي هيكلها التنظيمية استعداداً للانطلاق من جديد والمساهمة في إعادة إحياء الاقتصاد الوطني وإعادة الإعمار بعد الأزمة وقد يضطر بعضها لتدعم رأسه.

غياب الاستراتيجيات عن العمل الحكومي

لم تتبَّن حكومات الأزمة إستراتيجية واضحة تمكّنها من التعامل مع المعادلات الاقتصادية الجديدة نلازماً وهذا يعزوه د. سكر إلى استمرار عدم وضوح النهج الاقتصادي من جهة، وعدم القدرة على التنبؤ بطول الأزمة وبأبعادها من جهة أخرى، ويشرح: "هذا جعل وضع أي إستراتيجية مسبقة أمراً صعباً إضافةً إلى أن متطلبات الأزمة الأمنية والاجتماعية وضعت

التحدي الكبير الذي سيواجه الحكومة بعد الأزمة هو كيفية إعادة تحريك الاقتصاد وإعادة التوازن إلى الإطار الاقتصادي الكلي في الوقت الذي ستتعامل فيه مع إعادة الإعمار وتنمية الأمان واستيعاب المهاجرين

شك أن الاحتياطي الكبير من العملات الأجنبية الذي توفر لنا في بداية الأزمة والبالغ 18 مليار دولار، وعدم وجود التزامات كبيرة علينا لتسديد ديون خارجية ممكِّن المصرف المركزي من التدخل في السوق ومن تمويل المستورادات السلعية الرئيسية".

المطلوب من إدارات المصادر ومجالس إدارتها

يقول د. نبيل سكر: "تحمل المصادر مسؤولية تجاه الاقتصاد الوطني، وتحتمل إدارتها التنفيذية ومجالس إدارتها مسؤولية تجاه مالكيها وتجاه مودعيها، ولا شك أن الأزمة السياسية والاقتصادية من جهة والعقوبات الاقتصادية الخارجية من جهة أخرى عَظَمت مخاطر البلد السيادية وزادت من المخاطر الإنثمائية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تشغله عادةً إدارات المصادر التنفيذية ومجالس

سياسة مالية ونقدية غير مستقلة بالكامل

يعتقد د. نبيل سكر أن المسؤولين عن السياسات المالية والنقدية عملوا جهدهم بكفاءة في مواجهة الأزمة بكافة أبعادها. ثم يقول: " علينا لا ننسى حداثتنا في اقتصاد السوق وبأدواته المالية والنقدية حتى في الظروف العادية فكيف إذا كان اقتصاد السوق في خضم أزمة كالتى نمر بها، وثانياً أن القيمين المباشرين على السياسات المالية والنقدية لا يتمتعون بالاستقلالية الكاملة في اتخاذ القرارات التي يرونها مناسبة بحسب نظامنا الذي لا يزال يتبع تدخل جهات وصائية وغير وصائية في القرار. هذا فضلاً عن تدخل وضغوطات أصحاب المصالح، وهذا العاملان يفسران بعض التخطيط الذي شهدناه في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ومن جهة أخرى لا



سيشكل التصدير خارج قطاع النفط حاجة ملحة للاقتصاد السوري في السنوات المقبلة بسبب تأكيل الاحتياطي النفطي ولتحاشي الواقع في عجز تجاري كبير يخلق ضغوطات على سعر الصرف

مؤخراً بذلك الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. لذا فقد انهالت فوائد اقتصاد السوق على مجموعة صغيرة بينما لم تلحظ فوائده الشريحة الأكبر في المجتمع. أيضاً فإن سوريا تحول إلى ليبرالية من دون ليبراليين، إذ أن الحزب الذي قرر التحول نحو اقتصاد السوق هو حزب اشتراكي عقائدي والوزراء الذين تولوا على الحكومة درس معظمهم في الاتحاد السوفييتي السابق أو في دول أوروبا الشرقية. كما أن القيادات في الجهاز الإداري للدولة تربت في بيئة اشتراكية على مدى خمسين سنة، ولم تلق أي تدريب يذكر حول مبادئ اقتصاد السوق وأدواته ومؤسساته، وطبعاً هذا لا يعني أن المضي في النموذج الليبرالي الاجتماعي بات غير مقنع. بل يعني ضرورة توسيع المجال أمام القيادات العليا في الحكومة وفي الجهاز الإداري للدولة كما أمام الكوادر الشعبية للتعرف على مبادئ وأسس اقتصاد السوق، والإطلاع على التحولات الاقتصادية العالمية خلال العشرين سنة الماضية، وخاصة ما حملته من ظاهرة العولمة ومن ثورة المعلومات والاتصالات".

إلى مجموعتين الأولى تحديات تثبيت الأمن والاستقرار واستيعاب المهاجرين وإعادة الإعمار وإغاثة الفقراء والتعويض عن الأضرار، والثانية تضم تحديات إعادة بناء مؤسسات الدولة وتفعيتها والنهوض بالاقتصاد الوطني من جديد وتوفير فرص العملة إعادة التوازن للإطار الاقتصادي الكلي، وفي خضم كل هذه المتطلبات هناك حاجة لوضع أولويات وتحديد السياسات اللازمة للتعامل مع هذه الأولويات وتوفير الأموال اللازمة لها، وواقع الأمر أننا سنحتاج إلى الاقتراض الخارجي بعد الأزمة مما يضيف تحدياً آخر يتضمن حسن إدارة هذه الاقتراض والتتأكد من إخضاعه لأولوياتنا وليس لأولويات المانحين".

معارضة التحول إلى اقتصاد السوق
أيضاً يقول د. نبيل سكر: "التحول نحو اقتصاد السوق لم يكتمل بسبب معارضته من قبل أطراف داخل الحزب والحكومة فضلاً عن معارضته من أصحاب المصالح، وقد أخذت هذه المعارضة رسم السياسات وإقامة مؤسسات اقتصاد السوق وشبكاته الاجتماعية اللازمة لهذا من جهة، ومن جهة أخرى شوهدت التحالفات التي تمت بين الأقوياء لغير المصلحة الوطنية اقتصاد السوق، وخلقت فرصاً للاستثمار الربيعي والربح السريع

أكثر ما يقلق المصارف اليوم هو تراجع التسليف وتدني جودة محافظها الإنتمانية بسبب عدم قدرة الزبائن على السداد مقابل ندرة الضمانات العينية وصعوبات التحويل والتعامل مع المصارف الخارجية وعدم استقرار سعر الصرف وهجرة الخبرات المصرفية

متطلبات الأزمة الأمنية والاجتماعية وضعفت اعتبارات الأمن والإغاثة فوق اعتبارات الاقتصاد في اتخاذ القرارات لذلك وجدنا مثلًا زيادة كبيرة في الإنفاق الإداري على حساب الإنفاق الاستثماري في إنفاق الدولة

اعتبارات الأمن ومتطلبات الإغاثة فوق اعتبارات الاقتصاد في اتخاذ أي قرارات. لذلك وجدنا مثلًا زيادة كبيرة في الإنفاق الإداري على حساب الإنفاق الاستثماري في إنفاق الدولة، ووجدنا عودة الإجراءات الحمائية في بعض الأحيان مثل بعض القيود على الاستيراد وعلى التصدير، وفي هذا يبرره ما دامت إجراءات مؤقتة".

تأخر الإصلاح السياسي والاقتصادي
من أسباب الأزمة التأخر في الإصلاح السياسي والاقتصادي، لذا يقول د. نبيل سكر: "لوقمنا بالإصلاح في أزمة منتصف الثمانينات لكننا الآن في وضع اقتصادي أفضل، ولوجدنا في النظام السياسي المعدل آليات لتصحيح الأخطاء في وقت مبكر، ولكننا أكثر مناعة في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. أما عن كيفية تهيئة البيئة السياسية والاقتصادية التي من شأنها تحقيق معدلات نمو أعلى فالمعادلة قد تغيرت والتحديات كبرت وأصبحت أكثر صعوبة وعليها الآن واستنتاجاً من الأحداث الأخيرة التعامل مع قضية العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة بين الريف والمدينة بنفس القدر من أهمية التعامل مع رفع معدلات النمو. كما علينا التعامل مع قضيتي النمو والعدالة طويلاً الأجل بنفس الوقت الذي تعامل فيه مع تحديات ما بعد الأزمة، وهذه بدورها يمكن قسمتها

إلينا، وسيشكل التصدير خارج قطاع النفط حاجة ملحة للاقتصاد السوري في السنوات المقبلة بسبب تأكيل الاحتياطي النفطي، ولتحاشي الوقوع في عجز تجاري كبير يخلق ضغوطات على سعر الصرف".

التحول لم يخدم

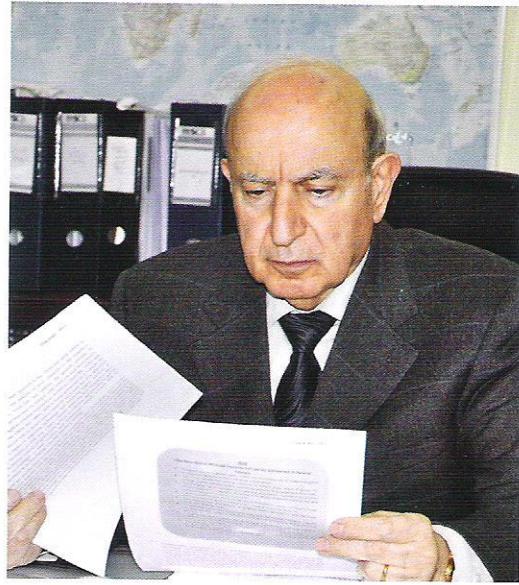
طبقة اقتصادية جديدة

يرى د.نبيل سكر أن ما يساهم في رفع معدلات التضخم هو استمرار الاحتكار وضعف المنافسة في السوق، والتي تعود بدورها إلى غياب بيئة الأعمال والمؤسسات المساندة في السوق والتي تتيح دخول لاعبين جدد إلى السوق لذا يحتاج أي بلد حين ينتقل من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق إلى إقامة شبكات حماية اجتماعية جديدة تشمل برامج تعويض البطالة والتأمين الصحي للجميع وغيرها لتحمل محل بعض شبكات الحماية الاجتماعية في الاقتصاد الموجه، وكانت إقامة الشبكات الاجتماعية على أجندة الإصلاح لكن تأخرنا في إقرارها بسبب التشابك بين أصحاب القرار، ومقاومة إلغاء شبكات الحماية الاجتماعية القديمة، وتدني قدرة الجهاز الإداري في الدولة على التشريع لاقتصاد السوق، وهذا التأخر لا يعني أن التحول جاء لخدمة طبقة اقتصادية جديدة، ولو أن طبقة اقتصادية جديدة استفادت منه.

رفع كفاءة الاقتصاد السوري

تحتل سوريا المرتبة 98 بين 142 دولة في مؤشر التنافسية العالمي الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي في جينيف، وهو مؤشر يعتمد على عدة مؤشرات فرعية تضم فاعلية المؤسسات وحالة البنية التحتية وبينة الاقتصاد الكلي وبينة وكفالة الأعمال وحالة الصحة والتعليم

سنجاج إلى الاقتراض الخارجي بعد الأزمة مما يضيف تحدياً آخرأ يتضمن حسن إدارة هذا الاقتراض والتتأكد من إخضاعه لأولوياتنا وليس لأولويات المعانين



استثمارات عقارية ريعية

برأي د.نبيل سكر فإن الاستثمار في سورية لم يتجه بما فيه الكفاية نحو القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعة وتوجه جزء كبير منه نحو الاستثمار العقاري الريعي، ولم يكن هذا بتوجيه حكومي، ولكن بسبب سهولة الدخول إلى القطاع العقاري، ووجود مجالات للربح السريع مقابل القصور في تطور البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية الصعبة وتسهيل العمل ضمنها، وتقع سورية في المرتبة 143 بين 183 دولة في مؤشر سهولة الأعمال العالمي الذي يصدره البنك الدولي في واشنطن، ويأخذ هذا المؤشر بالاعتبار عدة عوامل مثل سهولة وكلفة تأسيس الشركات، والحصول على التراخيص، والوصول إلى التحويل، وتتوفر الطاقة والقدرة على تنفيذ التعاقدات وسهولة حل الخلافات وسهولة أو تقييدات الشحن البحري وغيرها".

متلازمة التحرير والتمكين

يقول د. نبيل سكر: "التحرير يجب أن يتلازم مع التمكين، ونحن تسرعنا في



القطاع العام الاقتصادي أصبح عصياً على الإصلاح والشخصية لا يمكن اللجوء إليها في الوقت الحاضر لأنها تحتاج إلى استقرار سياسي واقتصادي وشفافية تامة وقطاع خاص فاعل وقد قادر على امتصاص العمالقة الفائضة

الخدمات والمساندة لقطاع الأعمال وتراجع الفساد وتراجعت فرص الربح الريعي السريع وتكافلت الفرص وتتوفر القضاء العادل والكافؤ وتتوفر القطاع المصرفي بمنتجاته المتعددة حينها يستطيع القطاع الخاص تطوير مؤسساته الإنتاجية بنفسه وسيتسابق المستثمرون على الاستثمار في سوريا لأن الفرص كبيرة وواعدة، وعسى أن يعود السلام والاستقرار إلى بلادنا في أقرب وقت حتى نفجّر طاقات بلادنا وننعم بخيراتها".

وشفافية تامة وقطاع خاص فاعل وقد قادر على امتصاص العمالقة الفائضة التي ستنتج عنها، والمهم الآن عدم دخول القطاع العام في استثمارات صناعية جديدة لأن هذه الاستثمارات ستكون محفوظة بالفشل في ظل آلية عمل القطاع العام الحالية غير القابلة للتطوير وفي ظل البيئة السياسية الحالية، وذلك استناداً من خلال 20 سنة من محاولات الإصلاح وحوارات "الخاسر" و"المحسّر". أما ما هو قائم من مؤسسات القطاع العام وخاصة الصناعي منه فالأفضل الآن السعي لتقليل الهدر فيها بشكل جذري ودعوة القطاع الخاص لاستثمار هذه المؤسسات وإدارتها لمدة محددة. والأولوية الأخرى هي تسهيل مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص في تطوير البنية الارتكازية مثل الطرق والمواصلات والكهرباء والمياه من خلال إصدار قانون التشاركي بين العام والخاص الذي تم إعداده منذ ثلاث سنوات، وب يأتي إصدار هذا التشريع في منتهى الأهمية في الوقت الحاضر استعداداً لعملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الأزمة، وهي العملية التي ستتطلب جهوداً وأموالاً طائلة لا يستطيع القطاع العام وحده تحملها خاصة مع المتطلبات الأخرى بعد الأزمة كما وأن تطوير البنية التحتية يخلق فرصاً كبيرة للعمالقة، وهو ما ستحتاج إليه كثيراً بعد انتهاء الأزمة".

كيف يطوي القطاع الخاص مؤسساته؟!

وهنا يشرح لنا د. نبيل سكر: "يجب ربط تطوير القطاع الخاص بالمنظومة الاقتصادية الكلية فإذا وجد الالتزام الواضح وغير المتردد باقتصاد السوق وتم تحسين وتقدير كلفة الأعمال وتوفيرت

لم يتوجه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتوجه نحو الاستثمار العقاري الريعي ولم يكن هذا بتوجيهٍ حكومي، ولكن بسبب سهولة الدخول إلى القطاع العقاري

والجاهزية التقنية والقدرة على الابتكار وغيرها، ويضيف د. سكر: "و ضمن كل من هذه المؤشرات هناك مؤشرات أخرى تضم في بيئه الأعمال مثلاً البيروقراطية والفساد والوصول إلى التمويل وتمكين التجارة، و ضمن مؤشر تمكين التجارة هناك مؤشر الأداء اللوجستي وكفاءة إدارة الجمارك وإجراءات الاستيراد والتصدير وتوفير البنية التحتية للنقل. كل هذا يشير إلى المستويات الواجب العمل عليها لرفع كفاءة الاقتصاد السوري سواء على مستوى الإدارة والمؤسسات والاقتصاد الكلي أو على مستوى البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية أو على مستوى التنمية البشرية أو على مستوى المؤسسة الإنتاجية نفسها".

القطاع العام عصيٌ على الإصلاح
يقول د. نبيل سكر: "القطاع العام الاقتصادي أصبح عصياً على الإصلاح، والشخصية لا يمكن اللجوء إليها في الوقت الحاضر لأنها تحتاج لاستقرار سياسي واقتصادي

أخذت هذه المعارضة رسم السياسات وإقامة مؤسسات اقتصاد السوق وشبكته الاجتماعية اللازمة هذا من جهة ومن جهة أخرى شوهدت التحالفات التي تمعت بين الأقوياء لغير المصلحة الوطنية اقتصاد السوق